

التاريخ : 4 يونيو 2016  
الإشارة : CCG/56/2017

السيد: خالد عبدالرزاق الخالد المحترم  
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي  
بورصة الكويت للأوراق المالية

تحية طيبة وبعد،

وفقاً لأحكام الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني، بخصوص التقرير المحدث الصادر من قبل وكالة كابيتال انتيليجنس بتاريخ 2017/6/1 عن البنك التجاري الكويتي.

علماً بأنه لا يوجد تغيير عن التصنيف السابق الصادر في شهر أكتوبر 2016. ونود أن ننوه أنه بموجب التقرير المذكور فقد تم تثبيت كافة تصنيفات البنك مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مع أطيب التمنيات،،،

الإبراهيم

يعقوب حبيب الإبراهيم  
الناطق الرسمي باسم البنك  
مدير عام الالتزام والحوكمة



نسخة إلى:

السادة: هيئة أسواق المال المحترمين / السيد: مدير إدارة الإفصاح المحترم



## ترجمة

ملحق رقم (9)

### نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	2017/6/4
إسم الشركة المدرجة	البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال إنتليجنس
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"><li>- تصنيف العملة الأجنبية طويل الأجل: A+</li><li>- تصنيف العملة الأجنبية قصير الأجل: A2</li><li>- تصنيف القوة المالية: A-</li><li>- تصنيف مستوى الدعم: 1</li></ul>
مدلولات التصنيف	<ul style="list-style-type: none"><li>- تصنيف العملة الأجنبية طويل الأجل: A+ جدارة إئتمانية عالية، قدرة عالية على الوفاء بالتزامات البنك، توافر عناصر ائتمانية مميزة يمكن أن تتأثر بشكل محدود عند حدوث تطورات سلبية في النواحي المالية والاقتصادية.</li><li>- تصنيف العملة الأجنبية قصير الأجل: A2 قدرة قوية لسداد إلتزامات البنك والتي قد تتأثر بشكل محدود في الحالات الإستثنائية غير المتوقعة.</li><li>- تصنيف القوة المالية: A- أساسيات مالية قوية وعوامل غير مالية مواتية للغاية. إن مركز البنك في السوق المصرفي وقوته المالية يمكن أن تعوض عدم الإستقرار في بيئة العمل.</li><li>- تصنيف مستوى الدعم: 1 إن احتمال تلقي البنك الدعم عند الحاجة مرتفع للغاية. ويمكن أن تشمل الخصائص المميزة للبنك مع هذا التصنيف ضمانات قانونية واضحة من جانب الدولة. كما يمكن أن يكون البنك عنصراً أساسياً ومهماً في الإقتصاد الوطني مما يجعل تدخل الدولة شبه مضمون. إن قدرة ورغبة الجهات التي يمكن أن توفر الدعم المطلوب وفي الوقت المناسب قوية للغاية.</li></ul>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	إنعكاس إيجابي على سمعة البنك ومثانة مركزه المالي.
النظرة المستقبلية	جميع التصنيفات المذكورة تحمل نظرة مستقبلية مستقرة.
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	وفقاً لتقرير وكالة التصنيف الائتماني العالمية كابيتال إنتليجنس الصادر بتاريخ 2017/6/1، فقد تم تثبيت كافة تصنيفات البنك التجاري الكويتي مع نظرة مستقبلية عند مستوى "مستقر". أعلنت وكالة كابيتال إنتليجنس تثبيتها لتصنيف بند العملات الأجنبية للبنك التجاري الكويتي على



المدى الطويل عند مستوى "A+" وكذلك تصنيف بند العملات الأجنبية على المدى القصير عند مستوى "A2". وتظل النظرة المستقبلية لتلك التصنيفات عند مستوى "مستقر". وكذلك تم الإبقاء على تصنيف الدعم عند مستوى "1" ليعكس الدعم والضمان الشامل من قبل الدولة لودائع العملاء المودعة بمصارف الكويت والدور الهام الذي يقوم به كلاً من بنك الكويت المركزي والدولة في دعم المصارف الكويتية عند الضرورة.

كما قامت كابيتال إنتليجنس بتثبيت تصنيف القوة المالية عند مستوى "A-" والذي جاء مدعوماً بجودة الأصول والتغطية الكاملة بل والزائدة لمخصصات خسائر القروض بالإضافة إلى جودة المركز الرأسمالي للبنك ومعدلات السيولة الجيدة التي يتمتع بها البنك. وعلى الرغم من أن معدلات الربحية بالنسبة للمستوى التشغيلي تعتبر جيدة، فإن هذا التصنيف يتقيد إلى حد ما باستمرار معدلات الربحية الضعيفة عند مستوى صافي الأرباح نتيجة لاستمرار البنك في تكوين مخصصات مرتفعة. وقد كان من المأمول أن ينخفض مستوى تلك المخصصات خلال العام الماضي، ولكن ارتفعت التكلفة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية حيث توجه البنك لإعادة بناء المخصصات نتيجة للتسويات القانونية التي تطلبت من البنك تكوين المزيد من المخصصات. وتمثل القيود الأخرى في التركيزات على مستوى القروض المسجلة بدفاتر البنك (على الرغم من تراجعها) وكذلك قاعدة الودائع على الرغم من أن تلك الودائع تنشأ بشكل أساسي عن إيداعات القطاع الحكومي طويلة الأمد (التي يرغب البنك في جذبها). وتأتي النظرة المستقبلية لتصنيف القوة المالية عند مستوى "مستقر". ونظراً لتصنيف الدعم الذي جاء عند مستوى "1"، فإن تصنيف بند العملات الأجنبية على المدى الطويل يزيد درجتين عن تصنيف القوة المالية.

وتتوقع الوكالة استمرار البنك في المحافظة على محفظة أصول عالية الجودة، ونسب قوية لكفاية رأس المال وأيضاً معدلات سيولة جيدة، كما تتوقع الوكالة استمرار المعدلات الجيدة للربحية على المستوى التشغيلي ولكن ستتقيد على مستوى صافي الأرباح بسبب تكوين مخصصات إضافية، وقد تتحسن هذه الحالة في أواخر عام 2017. كما أشارت الوكالة إلى موقف البنك وتوجهاته واستمراره في سياسته المتحفظة، وذلك في بناء المخصصات.

وأضافت الوكالة أن المعيار الأساسي للربحية بالنسبة للإدارة يظل هو العائد على حقوق المساهمين على المستوى التشغيلي ومن المتوقع أن يظل هذا المعدل عند مستويات جيدة خلال هذا العام. بالنسبة للنظرة المستقبلية للربحية عند مستوى صافي الربحية فإنها غير مؤكدة حتى الآن. إن حاجة البنك لتكوين مخصص وشطب أحد القروض الكبيرة خلال النصف الأول من عام 2015 قد تطلب إجراء تخفيض ملموس في مخصصات خسائر القروض، بينما الخسارة المتعلقة بالقضية القانونية والتي شهدها البنك خلال النصف الأول من عام 2016 قد ترتب عليها كذلك استخدام المخصصات المكونة لدى البنك. وتقوم الإدارة وبشكل ثابت ومستمر بإعادة بناء تلك المخصصات، مع عدم التأكد بشأن الفترة التي ستستغرقها استكمال هذه الإجراءات. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك مرة أخرى إلى تقييد الأرباح الصافية للبنك.